

Distr.: General
5 December 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أكتب هذه الرسالة بالإشارة مرة أخرى إلى نقل مركبات جوية غير مأهولة من إيران إلى روسيا في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وقد واصلت روسيا استخدام هذه المركبات الجوية غير المأهولة في حربها العدوانية على أوكرانيا بشن هجمات ضد البنى التحتية المدنية والمدن في جميع أرجاء أوكرانيا، متسببة بذلك في سقوط قتلى من بين المدنيين الأبرياء.

وقد كنا أبرزنا في رسالتنا المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/781)، أنا وزميلي الألماني والفرنسي، أن الفقرة 7 (ب) من قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، الذي اتخذ في عام 2015 بتوافق الآراء، واضحة في النص على أنه يتعين على جميع الدول أن تمتثل لأحكام الفقرة 4 من المرفق بـ. والفقرة 4 من المرفق بـ تنص على أن نقل الأصناف المدرجة في القائمة الواردة في الوثيقة S/2015/546 من إيران أو إليها يتطلب موافقة مسبقة من مجلس الأمن. وأبرزنا أيضا أن المركبات الجوية غير المأهولة من سلسلتي مهاجر وشاهد، التي تستخدمها روسيا في أوكرانيا، تقي بالمعايير الواردة في الوثيقة S/2015/546، وقد صُنعت بعد دخول قرار مجلس الأمن 2231 (2015) حيز النفاذ. وناقش مجلس الأمن، في مشاورات مغلقة أُجريت في 19 تشرين الأول/أكتوبر، مسألة نقل مركبات جوية غير مأهولة إيرانية إلى روسيا.

وأشير إلى أن أوكرانيا طلبت رسميا أن تقوم الأمانة العامة بزيارة أوكرانيا لتفتيش المركبات الجوية غير المأهولة الإيرانية المنشأ التي جرى انتشالها (انظر S/2022/771). وأشير كذلك إلى أن المستشار القانوني أكد في جلسة لمجلس الأمن دعت روسيا إلى عقدها - بخصوص الرسالة المذكورة أعلاه الموجهة من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بشأن هذه المسألة، فضلا عن رسالة موجهة من الولايات المتحدة (S/2022/782) - أكد أنه في غياب مزيد من التوجيه من المجلس، ستواصل الأمانة العامة إعداد الاستنتاجات والتوصيات لإدراجها في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015)، بما في ذلك بالاعتماد على المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة.



وتوجد قائمة طويلة من سوابق قيام الأمانة العامة بزيارات، بناء على طلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، للتحقق من أدلة على انتهاكات محتملة للقرار 2231 (2015). وتضطلع الأمانة العامة بدور حيوي في إجراء تقييم مستقل لهذه الأدلة بغية إثراء فهم مجلس الأمن لحالة تنفيذ القرار 2231 (2015). ولذلك يحدوني الأمل في أن يُحاط أعضاء مجلس الأمن علما في وقت قريب بالموعد الذي ستمكن فيه الأمانة العامة من القيام بزيارة إلى أوكرانيا.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السيدة باربرا وودوارد
